(ISSN: 2356 - 9492)

# حماية الشهود في التشريع الجنائي الكويتي والتشريعات المقارنة (دراسة تحليلية)

دكتور/ راشد محمد حمد المُري
عضو هيئة التدريس بأكاديمية سعد العبد الله
للعلوم الأمنية

الملخص باللغة العربية:

حماية الشهود في التشريع الجنائي، من الموضوعات الهامة التي ترتبط بالسياسة الجنائية والعقابية والحماية الجنائية اللازمة، لكفالة تأمين الشهود صونهم من أي تهديد أو إكراه، أو ثمة إعتداء، لم يعد قاصراً على الحدود الوطنية للدول، بل أصبحت عابرة للحدود، وحيث يلعب التبليغ عن مثل هذه الجرائم الخطرة، والشهادة على مرتكبيها دوراً مهمًّاً في مواجهتها وتحجيمها.

ونظراً لخطورة مرتكبِي هذه الجرائم، وما قد يتعرَّض له الشهود من ترهيب وتهديد يصل إلى حدّ الانتقام والقتل والتنكيل، أصبح من الضرورة العمل على توفير الحماية القانونية اللازمة لهؤلاء الأشخاص، لحثِّهم وتشجيعهم على التعاون مع أجهزة العدالة الجنائية من أجل الحدّ من انتشار هذه الجرائم وتقليصها.

وقد حاولت في بحثي هذا توضيح الحماية الجنائية للشهود، بدءاً من التشريعات الوطنية التي تباينت في نظرتها لهذه الحماية، والتدابير التي اتّخذتها نهجاً لها كسياسة جنائية تكفل حماية الشهود من الاعتداءات والتهديدات التي قد يتعرَّضون لها، وانتهاءً بالمجتمع الدولي والإقليمي الذي اتّخذَ من حماية الشهود أولى المهام الملقاة على عاتقه، كما تبنَّت الضمانات الموضوعية والإجرائية، لتضمنَ الحماية الجنائية اللازمة والكافية للشهود.

**الكلمات المفتاحية:** الحماية القانونية، الشهود، التشريعات الجنائية، العدالة الجنائية.

## Witness protection in Kuwaiti criminal legislation and comparative legislation

**Summary:**

Witness protection in criminal legislation; One of the important issues related to criminal and punitive policy and the necessary criminal protection to ensure the security of witnesses is their

protection from any threat, coercion, or assault; It is no longer confined to the national borders of states; Rather, it has become transnational; Reporting such serious crimes, and witnessing their perpetrators, plays an important role in confronting and curtailing them.

In view of the seriousness of the perpetrators of these crimes, and the intimidation and threats that witnesses may be subjected to, amounting to revenge, killing and abuse; It has become necessary to provide the necessary legal protection for these people. To urge and encourage them to cooperate with criminal justice agencies in order to limit and reduce the spread of these crimes.

In my research, I have tried to clarify the criminal protection of witnesses. Starting with the national legislation that differed in its view of this protection, and the measures it took as an approach to it as a criminal policy that guarantees the protection of witnesses from the attacks and threats they may be exposed to; And ending with the international and regional community, which has taken witness protection as the first task entrusted to it, and has also adopted substantive and procedural guarantees; To ensure the necessary and adequate criminal protection for witnesses.

**Keywords**: legal protection, witnesses, legislation, criminal justice.

مقدمة:

لقي موضوع الحماية الجنائية للشهود اهتماماً بالغاً على جميع الأصعدة والمستويات، بدءاً من التشريعات الوطنية التي تباينت في نظرتها لهذه الحماية، والتدابير التي اتّخذتها نهجاً لها كسياسة جنائية تكفل حماية الشهود من الاعتداءات والتهديدات التي قد يتعرَّضون لها، وتتجلى أهمية حماية الشهود باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة التى تضمن حماية أطراف الدعوى الجزائية المتعلقة بالعصابات الإجرامية المنظمة أو

(ISSN: 2356 - 9492)

الجماعات الإرهابية المسلحة وغيرها من المعلومات التى تفيد العدالة الجنائية في القبض عليهم. [١]

لا ريب أن الشهادة تعد أحد وسائل الإثبات وأهمها، إذ تشكل حجر زاوية في أي إجراء من الإجراءات الجنائية الرامية إلى إثبات الحقائق والتوصل إلى إدانة المتهم أو تبرئته، كما تعني الشهادة في الإثبات معرفة شخص معين بواقعة معينة علمه بما أدركه بحاسة من حواسه إدراكاً صحيحاً، وهي تنصب في الغالب على الوقائع المادية، وغالباً ما تكون منتجة في الدعوى، رغم أن الشهادة تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي تنظر بدورها بفاعلية وجدية الشهادة في الاثبات الجنائي، فحماية الشاهد توفر المناخ الآمن لكي يدلي شهادته بكامل حريته دون أن يتعرض لأي ضغط أو تهديد، ولذلك فقد قررت كثيراً من التشريعات إجراءات لحماية الشهود انطلاقاً من حرصها على مكافحة الجريمة والوصول إلى معرفة مرتكبي هذه الجرائم. [٢]

ويتناول بحث حماية الشهود في التشريع الجنائي الوضعي والمقارن، مع دراسة النصوص القانونية الواردة لحماية شهود الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي، وذلك في التشريع الكويتي والتشريعات المقارنة مثل التشريع الأمريكي والتشريع القطري والتشريع التونسي، وتشمل هذه الحماية جانبين حماية موضوعية، وكذلك الحماية الإجرائية لهم وبقانون النزاهة الكويتي لمكافحة جرائم الفساد.

**أهمية البحث:**

لأهمية الشهادة سعت غالبية الأنظمة القانونية إلى صياغة نصوص تشريعية وبرامج تكفل بها حماية الشهود والعاملين في ميدان العدالة الجنائية، بهدف الحصول على شهادتهم بكيفية موضوعية وصحيحة تحقق بها العدل بين أفراد المجتمع.

إن بحث وتحليل هذه التشريعات أصبحت ضرورة هامة، ومطلباً أساسياً، ولازماً للنظر في النظام القائم بهدف تمحيصه وتقييمه، في ضوء التعمق في أغوار تلك

(١) منير بوراس، الحماية الجزائية للشهود والخبراء في التشريع الجزائري، الجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد ١١، العدد ٤، ٢٠١٩م، ص٨٥.

(٢) روستم حسن حسين، الحماية الجنائية للشهود والمخبرين في الجريمة الإرهابية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأدنى، ٢٠٢٢م، ص ٣١.

التشـريعات الوطنيـة والمقارنـة المتعلقـة بحمايـة الشـهود والسياسـة الجنائيـة والعقابيـة المعاصرة(٣)، لذا تتجلَّى أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- أهمية الحماية القانونية الإجرائية للشهود كونه يضمن أن يُؤدِّي الشهود واجبهم في أداء الشهادة، وإثبات الجريمة بحقّ المتَّهمِينَ تمهيداً لمحاسبتهم، دون أن يخشى هؤلاء الشهود من أن يتعرَّضُوا للأذى، أو العنف من الجناة، أو ذويهم، أو الجهات التي تقف وراءهم، كما تتضح أهمية موضوع حماية الشهود في ارتباطه بالحقوق الطبيعية لشخصية الإنسان، ومنها الحق في الحرية والحق في الأمن الشخصي، والتى من الواجب احترامها وعدم التعرض لها.

- أهمية تأمين الحماية الإجرائية للشهود، إذ ينصب على بيان دور المشرع الكويتي في تأمين الحماية الإجرائية لهؤلاء الأفراد والواردة بقانون حماية الشهود لتحقيق العدالة الجنائية.

**إشكالية البحث**

تتمثل إشكالية البحث في تباين التشريعات الجنائية في نطاق الحماية القانونية للشهود، فمنهم من تبنى حصر الحماية على جرائم الفساد ومنهم من توسع لتشمل بالإضافة إلى جرائم الفساد جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي، إلا أن بعض التشريعات لم تأخذ بهذا المعيار، فتوسعت في نطاق حماية الشهود لتشمل الشهود الذين يقدمون شهاداتهم في جناية أو جنحة معاقب عليها بعقوبة مشددة خلال مختلف مراحل الدعوى الجزائية.

وتتمثل إشكالية البحث من وجهة نظر الباحث في النقاط التالية:

١- بيان موقف تلك التشريعات في مجال الحماية الجنائية للشهود، فالتساؤل هنا هل أُفردت هذه التشريعات لتوفر حماية كافية للشهود؟.

٢- هل تبنت فكرة الحماية الحصرية للشهود للإدلاء بشهادتهم في كافة أنواع الجرائم أم في جرائم محددة ؟

(٣) فؤاد شعنبي، المحكمة الجنائية الدولية: آلية لمحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد ٣، العدد ١١،٢٠٢٠ م، ص ٩٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

**منهجية البحث:**

يعتمد البحث على أسلوب وضوابط المنهج الوصفي والتحليل المقارن لبعض الاجتهادات التشريعية والفقهية في النظام القانوني والوضعي والمقارن، الذى يهدف إلى تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالحماية القانونية الإجرائية للشهود، والمنهج الوصفي الإستعراضي لاستخلاص النتائج من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف هذا البحث.

**خطة البحث:**

سيتم تناول موضوع البحث في مقدمة وفصلين وخاتمة، إذ سنتطرق في الفصل الأول إلى الحماية الموضوعية للشهود، بينما سيتضمن الفصل الثاني الحماية الإجرائية للشهود، وسنختتم هذا البحث بأهم النتائج والتوصيات التى سنتوصل إليها، وذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول: الحماية الموضوعية للشهود**

**المبحث الأول: حماية الشهود في التشريع الكويتي**

**المبحث الثاني: حماية الشاهد في التشريعات المقارنة**

**الفصل الثاني: الحماية الإجرائية للشهود**

**المبحث الأول: حماية الشاهد قبل تحريك الدعوى**

**المبحث الثاني: حماية الشاهد بعد تحريك الدعوى الجنائية**

**خاتمة** : وتشمل النتائج التي خلص إليها البحث وتوصياته.

## الفصل الأول

## الحماية الموضوعية للشهود

**تمهيد وتقسيم :**

تعنى الجريمة الإخلال بأمن الجماعة واستقرارها، لذلك يتوجب على الأفراد إبداء المعونة للقضاء لكشف الحقيقة عن الجرائم وفاعليها خدمة للمجتمع، هذا فضلاً عن أن الإدلاء بالشهادة يعد واجباً دينياً وأخلاقياً بشكل عام، وخدمة للعدالة بشكل خاص، وتتخذ الحماية الموضوعية من نصوص القواعد العقابية محلاً لها عبر تحديد الأفعال التى تعد جرائم، وتوقيع العقوبات المقررة لكل جريمة على حدا، وبذلك تنطوى على الوقائع التى

يمتنع عن الأشخاص تحقيقها، سواء كان بالتهديد أو الجبر على الإدلاء بشهادة زور أو حتى بالتحريض. (٤)

نجد الشرطة كسلطة تنفيذية هامة بالدولة باعتبارها أول جهاز يتصل به الشاهد، فهي ملزمة بتوفير الحماية للشاهد مما يشعره بالراحة والإطمئنان بتقديمه شهادته(٥)، حيث أن جهاز الشرطة كإدارة أمنية من أكثر السلطات التي تقوم في الحفاظ على النظام العام والأمن العام للأفراد في المجتمع والمحافظة على الأرواح والأعراض والأموال العامة، والخاصة وتوفير السكينة والطمأنينة التي هي جوهر الضبطية الإدارية في كافة أرجاء الدولة، ونجد أن توفير حماية الشهود وتوفير الأمان لهم قبل توجههم هم وأقاربهم وذويهم من صميم مهامهم وصلب واجباتهم الإجرائية الأمنية، ومن ثم نجد في كثير من الدول وبلدان العالم يأخذ بإفراد نظام أمني يختص بالشرطة القضائية مهمتها المحافظة على الأمن والنظام بكل ما يحيط بالقضاء والمحاكم والشهود والخبراء والمبلغين(٦)، وشمولهم بالحماية الإجرائية الوقائية القانونية التي يفرضها عليهم من منع الجريمة قبل وقوعها وكفالة الحماية لجميع من هم مسؤولين عن حمايتهم وتأمينهم(٧).

وتعد الحماية الجزائية من أهم صور الحماية القانونية والتى يلجأ إليها المشرع حينما يقدر عدم كفاية صور الحماية الأخرى، وتحرص التشريعات الجزائية المختلفة وكذلك المواثيق والاتفاقيات الدولية على تأكيد حق المتهم في محاكمة عادلة، بما يستوجبه ذلك من توجيه الاتهام إليه أمام محكمة مستقلة محايدة منشأة بحكم القانون، تباشر فيها إجراءات المحاكمة بشكل علني يتيح له الدفاع عن نفسه، مع تمكينه من حضور

(٤) بغور عبد الرؤوف، الحماية الجنائية للشاهد، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، ٢٠١٨م، ص ٤.

(5) BOULOUKOS (A. C.) et FARRELL (G.), organized crime and Drug trafficking, efforts of the United Nations, in « criminalité organisée et ordre dans la société », colloque Aix-en- provence.

(6) Fred Montanino,"Unintended victims of organized crime witness protection", Criminal Justice Policy Review, vol. 2, No. 4 (1987), pp. 392–408.

(٧) محمد عبد العزيز الشريف، دور الشرطة في توفير الحماية الإجرائية والوقائية لأفراد المجتمع، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، دار الحضارة العربية، ٢٠٢١، ص ٣٩ وما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

جلسات المحاكمة وضمان حقه في مواجهة الخصوم[٨]، إلا أن بعض مقتضيات المحاكمة العادلة قد تصطدم في مضمونها مع تدابير الحماية الإجرائية للشهود، والتى لا تقل عنها أهمية. [٩]

ويتناول المبحث الأول الذي أخصصه لبحث الحماية الجنائية الموضوعية للشهود التي نص عليها المشرع الجنائي الكويتي في النصوص التشريعية لتلك الحماية وفقاً لأحدث التشريعات الجنائية في التشريع الكويتي، ويتناول المبحث الثاني الحماية في التشريعات المقارنة ببعض الدول العربية والأجنبية المقارنة، وذلك على النحو التالي:

**المبحث الأول:** حماية الموضوعية للشهود في التشريع الكويتي

**المبحث الثاني:** الحماية الموضوعية للشهود في التشريعات المقارنة

## المبحث الأول

## الحماية الموضوعية للشهود في التشريع الكويتي

**تمهيد:**

يقصد بالحماية الموضوعية للشاهد تلك القواعد الموضوعية التى تتخذ من القانون الجنائي محلاً لها عن طريق تحديد الأفعال التى تعد جرائم، وبيان العقوبات المقررة لها، وبذلك فقواعد الحماية الموضوعية المقررة قد تجد طريقها في قواعد الأحكام العام لقانون العقوبات المتمثلة في نطاق تطبيق القانون وأسباب الإباحة وموانع المسئولية، وأحكام المساهمة الجنائية، كذلك في قواعد الأحكام الخاصة المتمثلة في بيان كل جريمة وتحديد الموضوعية للشاهد في القانون الكويتي وبعض التشريعات المقارنة. [١٠]

(٨) سعيد عبد الله النقبي، عبد الإله النوايسة، استخدام تقنية الاتصال عن بعد في حماية الشهود: دراسة تحليلية في التشريع الإماراتي، الإمارات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٩، العدد ٣، ٢٠٢٢م، ص٤٢٦.

(٩) عوض محمد، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩م، ص ١٠٥. انظر أيضاً: عبده جميل غصوب، الوجير في قانون الإجراءات الجزائية: دراسة مقارنة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠١١م، ط١، ص ٧١.

(١٠) طايل محمود العارف، حماية الشهود أمام القضاء الجنائي: دراسة مقارنة، الإمارات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠١٧م، ص ٢٨٨.

ولكن قبل الدخول إلى القوانين والتشريعات العربية والأجنبية التى تعنى بالحماية الموضوعية للشاهد رأى الباحث تقديم تعريف للشاهد موضوع بحثنا ثم التطرق لهذه القوانين والتشريعات الجنائية التى فرضتها الدول لحماية الشهود.

المطلب الأول

مفهوم الشهادة بالتشريع والفقه

**تعريف الشَّاهِدُ في اللغة:** هو مَن يؤدِّي الشهادة، جمع: شهود وأشهاد وشهد وشهد والشَّاهِدُ الدَّليلُ، أو الحاضر، المعجم الوسيط هو من يشهد على وقائع عرفها معرفة شخصية لكونه رآها بعينه أو سمعها بإذنه وأما لأنه رأها وسمعها في آن واحد(١١).

ومعنى الشاهد في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي شاهِد (اسم) الجمع شواهِدُ شاهدون وأشهاد وشُهداءُ وشُهَّد وشُهُود، المؤنث: شاهدة، الشَّاهِدُ: مَن يؤدِّي الشهادة، الشَّاهِدُ: دليل، برهان، الشَّاهِدُ: شِبْهُ مخاظ يخرج مع المولود، والجمع شُهُودٌ، وأشْهد، اهد: اسم فاعل من شهِدَ.

الشهادة تعني العلم والبيان، وهي إثبات واقعة معينة من خلال ما يقوله أحد الأشخاص أو ما شاهده أو سمعه أو أدركه بحواسه من هذه الواقعة بطريقة مباشرة، وشهد فلان عند الحاكم : أي بين ما يعلمه وأظهره، يدل على هذا قوله تعالى: " **شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ**"(١٢).

**اتجاه الفقه في شهادة الشهود:**

يذهب جانب كبير من الفقه إلى تعريف شهادة الشهود بأنها: " تلك الشهادة التي يقوم شخص ما بالإقرار عن واقعة أو وقائع متعلقة بالدعوى أدركها مباشرة بحاسة من حواسه، يؤديها بشكل شفوي أمام الجهات القضائية بعد حلفه اليمين، إذا كان يدرك اليمين.(١٣)

(١١) المعجم الوسيط، المعاني الجامع الجزء الثالث، مجمع اللغة العربية.
(١٢) سورة التوبة - آية ١٧.
(١٣) نجاتي السيد أحمد السند، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، جامعة الزقازيق، الجزء الأول، دار النهضة العربية والنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨، ص١١٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

كما ذهب جانب من الفقه أيضا بأن: " في فقه شهادة الشهود ينبغي توافر شاهدي رؤية يشهدان على الواقعة على أن يكونا قد رأيا الواقعة بنفسيهما فلا تقبل الشهادة السماعية، كما ينبغي أن يكونا جازمين في شهادتهما(١٤).

**الشاهد في إصطلاح القانون:**

في القانون الشاهد هو شخص، إما طوعاً أو تحت الإكراه، يقدم دليلاً شهادة شفوية أو كتابية، وهو أو هي ما يعلم أو يدعي معرفته حول هذه المسألة من قبل بعد الإذن الرسمي لاتخاذ مثل هذه الشهادة(١٥).

هو الشخص الذي يدعي أن يكون لديه أو يعتقد من قبل شخص أو سلطة إجبارية لديه المعرفة ذات الصلة بحدث أو مسألة أخرى مثيرة للاهتمام، حيث يلعب الشاهد دوراً رئيسياً في مجال الإثبات القانوني ( الجنائي – المدني )، وحتى في المسائل المدنية التي غالباً ما تعتمد على الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف والمثبتة كتابياً، فقد ترد وقائع قابلة للإثبات بشهادة الشهود، أما الإثبات في المسائل الجنائية، فإنه يعتمد كثيراً على هذا النوع من الأدلة، الذي كثيراً ما يبنى عليه حكم الإدانة أو البراءة(١٦).

المطلب الثاني

شهادة الشهود في التشريع الكويتي

على الرغم من أهمية الشهادة ودورها الكبير في إثبات المهمة وإعادة الحق لأصحابه، إلا أنه هناك حالات كثيره إذا وجدت كما أنه من الممكن إغراؤه في الشهادة فيميل عن قول الحق، وبناءً على هذه الأسباب حدت التشريعات من نطاق هذه الشهادة وقيدتها بقيود كثيرة، كما سيتم بيانه في شهادة الشهود في الإثبات الجنائي(١٧)، كما أنها

(١٤) Nasser Assistant Professor Dr.mazin khalaf, Witness Protection, University of Mustansiriya, Faculty of law, General Department, 2017, P.14.

(١٥) حكم محكمة التمييز - المواد الجنائية - رقم: ٥١٠ /٢٠١٥.

(١٦) BENTHAM relevait son importance en ces termes : (les témoins sont les yeux et les oreilles de la justice). BENTHAM cité par MERLE (R) et VITU, (A) Traité de droit criminel, procédure pénale 5ème édition Dalloz page 312. ème édition ١٨3 - ٢2/20٢Jean PRADEL.Manuel de Procédure pénale- 20 Dalloz .p 281.

(١٧) القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠م، شهادة الشهود، المواد من (٣٩ – ٥١) المادة ٣٩.

دليل على حسن سير مؤسسة العدالة، والتي تعد الغاية المرجوة الذي يهدف المشرع الكويتي لتحقيقها. (١٨)

ويجوز الأمر بالبحث في شأن الوقائع التي يمكن معاينتها من طرف الشهود والتي يبدو التثبت منهاً مقبولاً ومفيداً في تحقيق الدعوى في غير المواد التجارية، إذا كان التصرف تزيد قيمته على خمسة آلاف دينار أو كان غير محدد القيمة، فلا تجوز شهادة الشهود في إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو تعد شهادة الشهود في القانون الكويتي هي إحدى صور ضمان مصلحة المتقاضي.

نص المشرع الكويتي في القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية، إن " نزاهة " تضمن حماية المبلغين والشهود وفق ما جاء بنص المادة ٥ بند ٤ من قانون إنشائها، ولم يورد نصوص لتلك الحماية في القانون الجزائي، أو قانون الإجراءات الجزائية. .(١٩)

وما جاء تفصيلاً لأحوال وآليه وأوجه تلك الحماية في اللائحة التنفيذية، وتعتبر الشهادة وفقاً للتشريع الكويتي ضمان مصلحة المتقاضين، وحسن سير مرفق العدالة الهدف الأسمى الذي سعى إليه المشرع الكويتي لتحقيقه عند وضعه للنظام القانوني الخاص بالإجراءات المدنية والتجارية(٢٠).

ولاشك أنه يمثل أحد أهم أشكال هذا الخيار التشريعي والذي يظهر عن طريق أحكام الإثبات. تم تشريعه من أجل الحصول على أكبر نسبة من التوازن، بين فكرة الدفاع للمتقاضين من ناحية وضمان كفاءة الإثبات من ناحية اخرى. ولا شك في أن أهم مظهر من مظاهر هذا الخيار التشريعي يتجلى من خلال أحكام الإثبات(٢١).

---

(١٨) مصطفى مجدى هرجه، شهادة الشهود في القانون الكويتي، الكويت، دار محمود للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣، ص ٣٧.

(١٩) القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية، إن " نزاهة " تضمن حماية المبلغين والشهود وفق ما جاء بنص المادة ٥ بند ٤ من قانون إنشائها، وما جاء تفصيلاً لأحوال وآليه وأوجه تلك الحماية في اللائحة التنفيذية.

(١) القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي، وشملته عدت تعديلات آخرها التعديل الذي تم عام ٢٠٠٧. أنظر المواد ١٣٦ إلى ١٣٩ منه.

(٢١) القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الإثبات الكويتي في المسائل المدنية والتجارية، انظر نص ٤٣ : ٤٤ من بخصوص ثمة إجراءات حماية للشهود من عدم البوح بأسرارهم لغير المطلوب الإدلاء به أمام المحكمة في الأحوال التي تقتضي ذلك في إطار الإثبات القانوني.

(ISSN: 2356 - 9492)

فقد قام على تحقيق أكبر قدر من التوازن بين مبدأ الدفاع للمتقاضي من جهة وضمان تحقيق الإثبات من جهة أخرى، ومن ثم فإن من أهم وسائل الإثبات تأتي في شهادة الشهود التي تتجلى، من خلال الأحكام المنظمة لها، خيارات المشرع الكويتي، فوسيلة الإثبات هذه لم يقدم لها المشرع الكويتي تعريفاً دقيقاً، لذلك فقد تولى الفقه مهمة تعريفها، فهي بالتالي، تتمثل في تصريح صادر عن شخص أجنبي عن النزاع أثناء الإجراءات القضائية ويشهد به عما رآه أو سمعه أو بلغ إلى علمه من وقائع تتصل بالنزاع، وهي وسيلة تساعد المتقاضي في إثبات حقه باعتبارها وسيلة احتياطية يتم اللجوء إليها عند عدم توفر وسائل الإثبات الأخرى رغم أن البينة بالشهادة تعد من وسائل الإثبات ناقصة الحجية، وبالتالي، فلم يقتصر دور المشرع في هذا الشأن سوى على وضع النظام القانوني لشهادة الشهود، ولعل أهم الأحكام المتعلقة بشهادة الشهود هي تلك الواردة بالمواد ٣٩ إلى ٥١ من المرسوم بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، أما بالنسبة لشهادة الزور فهي تخضع للأحكام العامة الواردة بالمواد ١٣٦ إلى ١٣٩ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المتعلق بإصدار قانون الجزاء الكويتي.

وشددت الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية "نزاهة"، على أن جميع ما يقدم لها من بلاغات أو ما ترصده من وقائع تحمل شبهة جريمة من جرائم الفساد يتمتع بالسرية الكاملة من جانب الهيئة ومنتسبيها، وذلك وفق ما نص عليه قانون إنشائها في المواد ١٥ و٢٠ و٢٩ والعقاب على مخالفتها بالمادتين ٤٥ و٥١ من ذات القانون. [٢٢]

ومن ثم فتكون سرية البلاغات وحماية المبلغين والشهود في وقائع الفساد مشروعة، وفق ما جاء بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية، إن " نزاهة " تضمن حماية المبلغين والشهود وفق ما جاء بنص المادة ٥ بند ٤ من قانون إنشائها وما جاء تفصيلاً لأحوال وآلية وأوجه تلك الحماية في اللائحة التنفيذية، كما أن البلاغ منذ لحظة اتصاله بالهيئة حتى انتهاء إجراءاتها فيه يتمتع بالسرية التامة، ويتمتع مقدمه والشهود والخبراء

(٢٢) راشد محمد حمد المري، ضرورة الاستعانة بالخبير الإلكتروني أمام المحاكم الجنائية: دراسة تحليلية، المنصورة، المجلة العلمية، تفهنا الأشراف – دقهلية، ٢٠٢٢م، ص ٥٩.

فيه بالسرية المقررة لهم، وقد باشرت الهيئة على مدار السنوات السابقة عدداً كبيراً من البلاغات ولم تنتهك سرية المبلغين فيها، حيث أن الهيئة ومنعا لأي تأويل أو تفسير يخص هذه الأمور.

## المبحث الثاني

## الحماية الموضوعية للشهود في التشريعات المقارنة

**تمهيد:**

في حقيقة الأمر إنَّ الكثير من مشاكل الشّهود تنبع من نقص في الفهم أو فى المعلومات، فغالباً لا يكونون على دراية بوجود برامج حمائية تكفل منع أي اعتداء من أي نوع قد يتعرضون له، أيضاً في الغالب لا يعلمون بحقوقهم المقررة لهم بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لذا فإن هذا النقص في الفهم يمكن أن يبعدهم عن التعاون مع مكتب الإدعاء العام أو دوائر المحكمة، الأمر الذى يؤثر على حسن سير العدالة. (٢٣)

بعدما قمنا ببيان ماهية الشاهد والحماية الموضوعية التى أقرها المشرع الكويتي والتشريعات المقارنة للشاهد عن طريق تصدي الجرائم التى تجعله يدلي بشهادة كاذبة ومزيفة، سوف نقوم في هذا المبحث بلمحة قصيرة حول الحماية الموضوعية للشهود التى أقرها التشريع الكويتي وذلك في التشريعات العربية والأجنبية المقارنة، وذلك على النحو التالي:

### المطلب الأول

### الحماية الموضوعية الشهود في التشريعات العربية

إن الشاهد المهدد لابد وأن يحاط بحماية أمنية تضمن عدم تعرضه لأي اعتداء ناجم على إدلائه بشهادته أمام الإدعاء العام سواء أثناء التحقيق أو المحاكمة، فالشاهد يؤدى دوراً أساسياً في سير الدعوى لما للشهادة من قوة وحجية في الإثبات الجزائي لارتباط الشاهد بواقعة جرمية ومعاصرته سلوك الجاني مما يساعد القضاء في كشف

(٢٣) إيمان على سالم، تدابير حماية الشهود في الأنظمة الجنائية الدولية المعاصرة: نظام روما الأساسي نموذجاً، ليبيا، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، العدد ٣٨، ٢٠٢٠م، ص ١٧٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

الحقيقة وإصدار الحكم الفاصل في الدعوى عن طريق القوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة. (٢٤)

وتتمثل الحماية في إلزام التشريعات بتجريم استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعيد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة، أو تقديم الأدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفقاً لهذه التشريعات.(٢٥)

وفيما يلي بعض من التشريعات المقارنة بخلاف التشريع الكويتي والتى أقرت بمسألة الحماية الموضوعية للشهود نستعرضها على النحو التالي:

**الحماية الموضوعية في التشريع المصري:**

وفي عام 2013 تم إصدار مشروع قانون حماية الشهود لأول مرة في مصر بعد أن أقر مجلس الشورى هذا المشروع الذي تضمن 10 مواد وضحت كيفية توفير الحماية الأمنية للشاهد المهدد في دعوى تؤدي شهادته للكشف عن الجريمة، وبموجب المادة الأولى من هذا المشروع تمتد الحماية الأمنية لتشمل ذوي الشهود المهددين والمكلفين برعايتهم من الأقارب من الدرجة الثانية، وجاءت المادة الثالثة لتقر حقاً لورثة الشاهد المهدد في حال كانت وفاته نتيجة اعتداء وقع عليه بسبب إدلائه بالشهادة ما دام أن هذا الشاهد التزم بنظام الحماية، واعتمدت المادة الرابعة أن بيانات الشاهد المهدد الشمول بالحماية سرية ولا يجوز الإفصاح عنها، إلا في الأحوال المبينة بالقانون. (٢٦)

**الحماية الموضوعية في التشريع التونسي:**

لم ينظم المشرع التونسي مسألة حماية الشهود ضمن قانون خاص، وإنما وردت نصوص متفرقة تشير بصورة مقتضبة إلى هذه المسألة، حيث جاء بالمرسوم الإطاري رقم: ١٢٠ لسنة ٢٠١١ بشأن مكافحة الفساد نجد أن نص المادة ١١ منه تنص على

(٢٤) ممدوح حسن العدوان، الحماية القانونية للشاهد في التشريع الجنائي: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢١م، ص ١٩٨.

(٢٥) محمد عطية محمد عطية، حماية ذوى الصلة بدعوى مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريع المقارن، مجلة كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٢١م، ص ١٤.

(٢٦) إيمان على سالم، تدابير حماية الشهود في الأنظمة الجنائية الدولية المعاصرة: نظام روما الأساسي نموذجاً، مرجع سابق، ص ١٨١.

وجوب أن تضمن الدولة في إطار سياستها لمكافحة الفساد إقرار تدابير لحماية الشهود والمبلغين [٢٧].

**الحماية الموضوعية في التشريع القطري:**

الشاهد هو الشخص الذي لديه معلومات عن جريمة، ويدلي بها أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة، وتسهم في إثبات وقوع الجريمة أو الكشف عن مرتكبيها، ويشمل ذلك المبلغ، الخبير، المصدر الخاص، مأمور الضبط القضائي المختص، بحسب الأحوال.[٢٨] إلا أن المشرع القطري لم يحدد في قانون الاجراءات الجنائية القطري أية تدابير، أو إجراء لتجهيل الشاهد.

**الحماية الموضوعية في التشريع الإماراتي:**

فقد أشار المشرع الإماراتي في الفصل الأول المعنون في شهادة الزور واليمين الكاذبة والامتناع عن الشهادة من الباب الثالث بنص المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات.[٢٩]

**الحماية الموضوعية في التشريع الأردني:**

أشار المشرع الأردني بنص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات على أنه من سام شخصاً أي نوع من أنواع التعذيب التي لا يجيزها القانون بقصد الحصول على إقرار بجريمة أو على معلومات بشأنها عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، ولغايات هذه المادة يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول منه أو من شخص آخر على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو غيره أو تخويف هذا الشخص.[٣٠]

---

(٢٧) مشروع قانون حماية الشهود، منشور على موقع بوابة وزارة العدل، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١١/٨.
(٢٨) أحمد خالد على أبو البوعينين، حماية الشهود في القضايا الجنائية في ظل القانون القطري والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، .جامعة قطر، كلية القانون، ٢٠٢٢م، ص ٢٨.
(٢٩) سعيد عبد الله النقبي، عبد الإله النوايسة، استخدام تقنية الاتصال عن بعد في حماية الشهود: مرجع سابق، ص٤٢٧.
(٣٠) قانون العقوبات الأردني، قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م.

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الثاني

الحماية الموضوعية في التشريعات الجنائية الأجنبية

**الحماية الموضوعية في التشريع الأمريكي:**

والذي عرف الشاهد حسب قانون حماية الشاهد والمجني عليه لسنة ١٩٨٢ بأنه: "أي شخص طبيعي كان على علم بوجود أو عدم وجود وقائع تتعلق بأي جريمة أو كانت قد قبلت أقواله بعد حلفه اليمين كدليل لأي غرض من الأغراض، أو كان قد أبلغ عن أي جريمة لأحد أو كان قد تم تكليفه بالشهادة بموجب استدعاء صادر من سلطة أي محكمة من الولاية أو كان قد استدعى للشهادة من قبل أن ينطبق عليه ما هو موصوفاً تحت بنود القانون"(٣١)

**الحماية الموضوعية في التشريع الفرنسي:**

وعلى هذا الأساس سالف الذكر من حيث توفير الحماية الإجرائية للشهود وهذا من أجل الواجبات القانونية للمشرع الجنائي، فقد أدخل المشرع الفرنسي باباً جديداً في قانون الإجراءات الجنائية بعنوان (حماية الشهود)، وذلك بموجب القانون الصادر في ١٥ نوفمبر ٢٠٠١، كما أدخل بعض التعديلات على ذلك بالقانون ٩ سبتمبر لعام ٢٠٠٢ في ٩ مارس من عام ٢٠٠٤.(٣٢)

**الحماية الموضوعية في التشريع البلجيكي:**

ذهب المشرع البلجيكي بالعديد من الإجراءات لحماية الشهود باعتبار الدعوى الجنائية الوسيلة القانونية لاستيفاء حق الدولة في العقاب تبدأ إجراءاتها بمرحلة البحث والتحري أي مرحلة الاستدلالات، والتي تباشرها الشرطة (رجال الضبط القضائي) تحت

(٣١) القانون الأمريكي، قانون حماية الشاهد والمجني عليه لسنة ١٩٨٢، للمزيد انظر: رابح لالو: الشهادة في الإثبات الجزائي، رسالة دكتوراه، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة ٢٠١٦، ص٢٣.

(٣٢) حسيبة محي الدين، الحماية الإجرائية للشهود في التشريع الفرنسي، الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٤، ٢٠١٧م، ص ٣٢٣.

إشراف ومراقبة النيابة العامة، ويعمل هذان الجهازان على تطبيق القانون وتوفير الحماية لكل طرف في حاجة إليها(٣٣).

**وبالمقارنة مع التشريعات سالفة الذكر** – (الفرنسي والبلجيكي) – مع تشريعات الدول العربية المقارنة أحكاماً ترمي إلى ضمان حماية حقيقية للشهود، بردع الاعتداءات التي تمسُّ بهم أو بأموالهم وشرفهم، حيث يختلف التأثير في الشهود باختلاف الوسائل التي يمكن اللجوء إليها(٣٤).

## الفصل الثاني

## الحماية الإجرائية للشهود

**تمهيد وتقسيم:**

تعد جرائم الاعتداء على الشاهد من أشد الجرائم خطراً على سير عمل الجهاز القضائي الدولي، ووقوعها عادة ما يحدث أذى كبير وضرراً بالغاً، يتسع مداه بدءاً من الشاهد وينتهى إلى المجتمع الدولي بأكمله. وذلك بضياع الحقيقة المراد كشفها وإثباتها بهذا الشاهد، ولضمان قيامه بواجبه تجاه العدالة، مما يحتم بالضرورة اتخاذ تدابير الحماية القانونية اللازمة له، ولاسيما عندما تنصب شهادته الجرائم التى تنظر أمام المحاكم الجنائية، بوصفها من الوسائل لحماية الشاهد، ومن في حكمه من الانتهاكات الخطيرة التى تتربص به. (٣٥)

وهناك ارتباط وثيق بين حماية الشهود والحاجة إلى مكافحة جرائم خطرة مثل الإرهاب والفساد المالي الجريمة المنظمة، وذلك لأهمية الدور الذى يقوم به في الكشف عن هذه الجرائم وتسهيل ملاحقة مرتكبيها، فضلاً عن صعوبة الحصول على أدلة في مثل هذه الجرائم، وغياب تفعيل الحماية القانونية للشهود والضحايا والمبلغين عنها، عدا

(٣٣) BUAH (E.): Combating global trafficking in persons, the role of the United States post-September 2001, International Politics, Vol. 43, 2006.

(٣٤) القانون الفرنسي رقم: ٠٤-١٨ المؤرخ في: ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، والقانون القطري رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢م.

(٣٥) محمد ذيب، موقف المحكمة الجنائية الدولية من قضية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٠م، ص ٧٤.

(ISSN: 2356 - 9492)

عن المنظور السلبي المرتبط بمفهوم الشهادة التبليغ في ثقافة مجتمعنا، حيث يقترن هذا الفعل بمفاهيم الخائن والواشي والبياع. [٣٦]

وهناك فرق بين قرار الإحالة ورفع أو تحريك الدعوى الجنائية، فإذا كان قرار الإحالة هو القرار الصادر عن النيابة العامة في أعقاب انتهاء التحقيق في الجريمة، بإحالة ملف الدعوى الجزائية مشتملاً على لائحة الاتهام إلى المحكمة المختصة، فإذا وجدت النيابة العامة أن لديها من الأدلة ما يرجع ارتكاب المتهم للجريمة اتخذت قراراً بالإحالة. [٣٧]

تتخذ كل دولة تدابير ملائمة لتوفير حماية فعالة للشهود الذين يدلون في الإجراءات الجنائية بشهادة بخصوص الجرائم الجنائية بأنواعها[٣٨]، وكذا أقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم، حسب الاقتضاء، مما يستوجب توفير حماية قانونية كافية وفعالة قبل مشاركته في المحاكمة وفي أثنائها أو بعدها. [٣٩]

يتناول الفصل الثاني الذي أخصصه لبحث الحماية الجنائية الإجرائية للشهود[٤٠] التي نص عليها المشرع الجنائي في مبحثين، الأول يتناول حماية الشاهد قبل تحريك الدعوى الجنائية، وفي الثاني أتناول بالبحث حماية الشاهد بعد تحريك الدعوى الجنائية، وذلك على الترتيب التالي:

**المبحث الأول:** حماية الشاهد قبل تحريك الدعوى الجنائية

**المبحث الثاني:** حماية الشاهد بعد تحريك الدعوى الجنائية

## المبحث الأول

(٣٦) غنام محمد غنام، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجنائية القطري، قطر، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قطر، ٢٠١٧م، ص ٣٢٥.

(٣٧) تركي عبد الله القرشي، إحالة الدعوى الجنائية من سلطة التحقيق إلى قضاء الحكم في التشريع القطري: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قطر، كلية القانون، جامعة قطر، ٢٠٢٢م، ص ٣٥.

(٣٨) عبد الحليم الفقي، جريمة تمويل الإرهاب في المجتمع المدني: دراسة مقارنة. القاهرة، دار مصر للنشر، ٢٠١٩م، ص١٨.

(٣٩) آسيل عمر مسلم، الأطر القانونية لحماية الشهود في ضوء جرائم الإرهاب والفساد المالي والإداري، مجلة جامعة البصرة، السنة ١٤، العدد ٣٤، ٢٠١٩م، ص ٢٥٣.

(٤٠) إبراهيم سيف الشامسي، الحماية الجنائية للشهود: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٨م، ص ١٦٣.

حماية الشاهد قبل تحريك الدعوى

يتمثل أطراف الدعوى الجزائية في المدعى (النيابة العامة – محقق وزارة الداخلية)، والمدعى عليه ( الجاني أو المتهم)، والمجنى عليه ( المدعى بالحق المدني)، المسئول عن الحقوق المدنية، بجانب الحماية الموضوعية للشاهد في الدعوى الجنائية التي فرضتها التشريعات الوطنية والمقارنة كان لابد من فرض حماية إجرائية أيضاً، إذ لا يتصور أن تتوفر الحماية للشهود بمجرد فرض حماية موضوعية للشاهد، بل يتعدى الأمر ليصل إلى تطبيق بعض الإجراءات التي تضمن حمايته من التعرض إليه، فحماية الشاهد توفر المناخ الآمن لكي يدلي شهادته بكامل حريته دون أن يتعرض لأي ضغط أو تهديد، لذلك فقد قررت كثيراً من التشريعات إجراءات لحماية الشهود انطلاقاً من حرصها على مكافحة الجريمة والوصول إلى معرفة مرتكبي هذه الجرائم [٤١]

المطلب الأول

مسئولية ودور الشرطة في الحماية

حماية الشاهد توفر المناخ الآمن لكي يدلي شهادته بكامل حريته دون أن يتعرض لأي ضغط أو تهديد، ولذلك فقد قررت كثيراً من التشريعات إجراءات لحماية الشهود انطلاقاً من حرصها على مكافحة الجريمة والوصول إلى معرفة مرتكبي هذه الجرائم، والشرطة كسلطة تنفيذية هامة بالدولة فهي أول جهاز يتصل به الشاهد، فهي ملزمة بتوفير الحماية للشاهد مما يشعره بالراحة والإطمئنان بتقديمه شهادته[٤٢]، حيث أن جهاز الشرطة كإدارة أمنية من أكثر السلطات التي تقوم في الحفاظ على النظام العام والأمن العام للأفراد في المجتمع والمحافظة على الأرواح والأعراض والأموال العامة، والخاصة وتوفير السكينة والطمأنينة التي هي جوهر الضبطية الإدارية في كافة أرجاء الدولة، ونجد أن توفير حماية الشهود وتوفير الأمان لهم قبل توجههم هم وأقاربهم وذويهم من

(41) Nasser Assistant Professor Dr.mazin khalaf, Witness Protection, University of Mustansiriya, Faculty of law, General Department, 2017.

([42]) BOULOUKOS (A. C.) et FARRELL (G.), organized crime and Drug trafficking, efforts of the United Nations, in « criminalité organisée et ordre dans la société », colloque Aix-en- provence.

(ISSN: 2356 - 9492)

صميم مهامهم وصلب واجباتهم الإجرائية الأمنية، ومن ثم نجد في كثير من الدول وبلدان العالم يأخذ بتخصيص شرطة قضائية تختص بكل ما يحيط بالقضاء والمحاكم والشهود والخبراء والمبلغين(٤٣)، وشمولهم بالحماية الإجرائية الوقائية القانونية التي يفرضها عليهم من منع الجريمة، وكفالة الحماية لجميع من هم مسؤولين عن حمايتهم وتأمينهم(٤٤).

وشمل المشرع الكويتي في أحدث تشريعاته بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية، إن " نزاهة " تضمن حماية المبلغين والشهود وفق ما جاء بنص المادة (٥) بند (٤) من قانون إنشائها، وما جاء تفصيلاً لأحوال آلية، وأوجه تلك الحماية تتمثل في النصوص القانونية من هذا القانون على التفصيل التالي: فقد تضمن قانون نزاهة لمكافحة الفساد بدولة الكويت حماية المبلغين والشهود وفق ما جاء بنص المادة ٥ بند ٤ من قانون إنشائها وما جاء تفصيلاً لأحوال وآليه وأوجه تلك الحماية في اللائحة التنفيذية. (٤٥)

علاوة على ذلك فتؤكد الجهة المسؤولة بهيئة مكافحة الفساد(٤٦) أن البلاغ منذ لحظة اتصاله بالهيئة حتى انتهاء إجراءاتها فيه يتمتع بالسرية التامة، ويتمتع مقدمه والشهود والخبراء فيه بالسرية المقررة لهم، وقد باشرت الهيئة على مدار السنوات السابقة عدد كبير من البلاغات ولم تنتهك سرية المبلغين فيها، حيث ان الهيئة ومنعاً لأي تأويل أو تفسير يخص هذه الأمور أكدت أن لجوء بعض المبلغين للإفصاح عن تقديمهم بلاغات لها عبر منصة إعلاميه نمطية أو إلكترونية، فهذا الامر يخص هؤلاء المبلغين

(43) Fred Montanino, "Unintended victims of organized crime witness protection", Criminal Justice Policy Review, vol. 2, No. 4 (1987), pp. 392–408.

(٤٤) محمد عبد العزيز الشريف، دور الشرطة في توفير الحماية الإجرائية والوقائية لأفراد المجتمع، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، دار الحضارة العربية، ٢٠٢١، ص ٣٩ وما بعدها.

(٤٥) عزمى عبدالفتاح عطيه, قواعد التنفيذ الجبرى في قانون المرافعات الكويتى, الكويت، الكتاب الأول, الطبعة الرابعة, مؤسسة دار الكتب، ٢٠١٨م، ص ٣٢٣.

(٤٦) إياد هارون الدوري، الآليات الجنائية المستحدثة لمكافحة جرائم الفساد: دراسة مقارنة، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م، ص ١١١.

وبالتبعية عليهم العبء القانوني المترتب على ذلك. [٤٧] كما أنه في هذا السياق نجد أن كل من يتقدم لتلك الهيئة – نزاهة – ببلاغ يتم سؤاله عن مدى رغبته في إضفاء السرية على بلاغه من عدمه ويوقع المبلغ على هذه الرغبة حراً مختاراً، يجب على الشاهد الحضور إلى المكان الذى استدعى إليه، وفي حالة إخلاله يعاقب قانوناً.[٤٨]

المطلب الثاني

ماهية تحريك الدعوى الجنائية

يحظى موضوع حماية الشهود من الناحية الجنائية الموضوعية والإجرائية بأهمية كبرى في الاثبات الجنائي والسياسة الجنائية والعقابية المعاصرة، إذ تعد شهادة الشهود في الدعوى الجنائية من الدعائم الأساسية وركائزها في الإثبات، ومن ثم يجب حماية الشهود، كما أن الشهود عيون المحكمة وآذانها وهذا ما يكون غالباً للشهادة أثناء التحقيق أثر كبير فيما يتعلق بالبراءة والإدانة، ولذلك شملهم المشرع الجنائي بالحماية.[٤٩]

كما أن الشهادة نتيجة حتمية لما يدور في النفس البشرية للشاهد من قول الحق وتحمل النتيجة أو مجافاة الحقيقة وإبعاد نفسه عن كل ما قد يحملها ما لا تطيق، فالشهادة تخضع كسائر أعمال وتصرفات البشر إلى كثير من الهواجس ولسائر العوامل السيكولوجية وغيرها. [٥٠]

وتحريك الدعوى الجزائية هو بدء تسييرها، أو هو أول إجراء من إجراءاتها أمام جهات التحقيق أو الحكم، أو هو الإجراء الذى يتم بموجبه بسط سلطة النيابة العامة على الدعوى الجزائية، وهو الإجراء الأول الذى تبتدئ به الدعوى الجزائية حيث يعتبر

(٤٧) ماينو جيبلاني، الحماية القانونية لأمن الشهود في التشريعات العربية، المجلة الجنائية القومية، ٢٠١٦م، العدد٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦م، ص ٢٦٠

(٤٨) منير بوراس، الحماية الجزائية للشهود والخبراء في التشريع الجزائري، الجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد ١١، العدد ٤، ٢٠١٩م، ص٨٥.

(٤٩) اللجنة العلمية، الدعوى الجزائية، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، ٢٠١٨-٢٠١٩م، ص ١١.

(٥٠) تركي عبد الله القرشي، إحالة الدعوى الجنائية من سلطة التحقيق إلى قضاء الحكم في التشريع القطري: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٣٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

تحريك الدعوى العمل الافتتاحي لها والذى ينقلها من الجمود إلى الحياة، وتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة. (٥١)

ولقاضي التحقيق أن يستدعى أمامه كل شخص يري فائدة من سماع شهادته في الدعوى، ويتعين على كل من يتم استدعائه أن يحضر ويؤدى اليمين القانونية ويدلي بشهادته أمامه وقبل ذلك لابد من ذكر الاسم واللقلب والعمر والحالة المهنية، ومحل السكن، وما إذا كانت له صلة قرابة أو نسب بأحد الخصوم أو صلة عمل، وما إذا كان فاقد الأهلية أو محروم من حقوقه الوطنية، كما يجوز للقاضي مناقشة الشاهد ومواجهته بشهود آخرين، كما له أن يكلف الشهود بإعادة تمثيل الجريمة إذا وقعت. (٥٢)

ولا تعتبر إجراءات جمع الاستدلال من إجراءات تحريك الدعوى، وعلى ذلك إذا ورد قيد على تحريك الدعوى مثل طلب أو إذن أو شكوى، فلا حاجة لتوافر هذا القيد قبل مباشرة هذه الإجراءات.(٥٣)

كما تبادر الهيئة فور تلمسها تعرض المبلغ أو الشاهد أو احتمال تعرضهما إلى أي ضغط أو تعسف من جهة عمله نتيجة ما قدمه أو أدلى به للهيئة من بيانات إلى توفير الحماية المقررة لهذا الشخص وفق الأطر المرسومة قانوناً. (٥٤)

ومن ثم أوجبت الإجراءات الوقائية لحماية الشهود في هذا الاطار القانوني للجميع تحري الدقة في تناول ما ينشر عنها أو عن أعمالها، واستقاء المعلومات منها، منعاً لتأويل هذه الأخبار أو تحريفها على نحو يؤثر في عملها، وهذا ينطبق على جميع

(٥١) مشاري العيفان، حسين بوعركي، الوسيط في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، الكويت، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ٢٠١٧م، ص ٣٢٦..

(٥٢) مشاري عايض حمود المطيري، الإثبات في جرائم تقنية المعلومات في ضوء التشريع الكويتي: دراسة مقارنة، الكويت، المجلة الدولية في العلوم القانونية والمعلوماتية، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢١م، ص٢٥.

(٥٣) مادة ١٣٨ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

(٥٤) لينا محمد متعب الاسدي، دور التشريعات الجزائية في الحد من الإحجام عن أداء الشهادة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ١٠٢.

المواطنين ووسائل الإعلام وفق القنوات الرسمية، والتزامها التام بسرية البلاغات التي تقدم إليها وحماية مقدميها وفق الأطر القانونية الواردة بقانون إنشائها[٥٥].

## المبحث الثاني

## حماية الشاهد بعد تحريك الدعوى الجنائية

ما من شك في أن جرائم الاعتداء على سير عدالة القضاء تُعَدّ من أشدّ الجرائم خطراً على الجهاز القضائي، فهي تعمل على التأثير في سير إجراءات المحاكمة، سواءٌ أكان التأثير يمسُّ الشهود لمنعهم من الشهادة، أم لتغيير إفادتهم بغير حقّ، أم للتأثير في القاضي، حيث أن العدالة الجنائية تقتضى البحث عن الحقيقة والعدالة، وعدم المساس بسلامة حريات الأفراد وكرامتهم، كذلك ضمان حسن سير العدالة بعدم التأثير على القضاة أو الشهود. [٥٦]

وتتحدد الحماية للشهود باعتبارها التطبيق العملي والحقيقي لأطر الحماية القانونية في مجنموعة الإجراءات الفعلية التى تتخذها أجهزة الشرطة لتأمين وتوفير الحماية الأمنية للشهود خارج نطاق المحاكمة والإجراءات القضائية، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من الحماية تنفيذ الأمر القضائي بإخفاء الهوية سواء أكان إخفاء جزئ أم كلي، أو النقل بحماية الشرطة إلى جهة التحقيق أو المحكمة، أو وضع الحراسة اللازمة على مسكن أو ممتلكات المشمول بالحماية، أو تغيير محل إقامته، أو تركيب معدات أمان في أماكن السكن والعمل كالأبواب والأقفال وأجهزة الإنذار وكاميرات الفيديو. [٥٧]

### المطلب الأول

### الإطار القانوني الإجرائي الكويتي

---

(٥٥) القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦م ولائحته التنفيذية، والتعليق عليه، منشورات جريدة نزاهة الإلكترونية بالكويت، وأشارت في هذا العدد إلى أن: " نزاهة": بالنسبة لجميع البلاغات تتمتع بالسرية.. وإفصاح المبلغين عنها أمر يخصهم، عدد الأربعاء ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م.

(٥٦) طايل الشباب، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على حسن سير العدالة الجنائية في التشريع الأردني واقع وآفاق، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٧، العدد ٤، ٢٠٢٠، ص١٧٩.

(٥٧) طارق أحمد زغلول، الحماية الإجرائية للمجنى عليهم والشهود والمبلغين، مجلة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد الجزء الأول، العدد الأول، السنة ٥٩، ٢٠١٧م، ص ١٦٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

عند الانتهاء من إدلاء الشاهد بشهادته فإن الاجراء القانوني الذي يفرضه التشريع الاجرائي كما جاء رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ الكويتي يفرض له الحماية القانونية اللازمة.

فقد نص المشرع في هذا الاطار القانوني الإجرائي بنص المادة ( ٥ ) من ذات القانون بالبند الرابع منه على أنه: " أن البلاغ منذ لحظة اتصاله بالهيئة حتى انتهاء إجراءاتها فيه يتمتع بالسرية التامة، ويتمتع مقدمه والشهود والخبراء فيه بالسرية المقررة لهم ".

ومن ثم فإن لعضو النيابة العامة [٥٨]، دائماً، أن يرفض توجيه أي سؤال للشاهد يكون غير متعلق بالدعوى أو يكون في صيغته مساس بالغير، وعليه أن يمنع عن الشاهد كل فعل أو قول أو إشارة تؤدي إلى اضطراب أفكاره أو تخويفه"، أي يعنى عدم تهديده أوتخويفه، ( عدم تعرضه للإكراه المعنوي أو المادي أياً كانت وسيلته للضغط عليه او إرهابه).[٥٩]

ومع التطور التشريعي الذي نص عليه المشرع الكويتي في أحدث إصداراته بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦م، نجد أن التشريع الكويتي له المزية والتحديث والتخصيص لمزيد من الحماية الجنائية للشهود وأقاربهم بنصوص تشريعية صريحة في هذا النطاق التشريعي.

المطلب الثاني

الحماية الإجرائية بالتشريعات المقارنة

**الحماية الإجرائية للتشريع التونسي:**

وبالرجوع إلى القانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب[٦٠] ومنع غسيل الأموال نجد نص المادة ٧١ منه تنص على وجوب اتخاذ تدابير إجرائية من قبل الدولة كفيلة

(٥٨) راشد محمد المري، دور النيابة العامة في الدعوى الجنائية، القاهرة ، دار النهضة العربية، ٢٠١٢م، ص ١٦.

(٥٩) أحمد يوسف السولية، الحماية الجنائية والأمنية للشاهد، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي للنشر، العدد ١٩، ٢٠٠٧، ص ٢٦٧.

(٦٠) منى محمد مراجع محمود، المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع الجنائي الليبي والتشريعات المقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠١٢م، ص ٣٩..

بحماية الشهود والمبلغين، فضلاً عن أفراد أسرهم، وذلك عقب الإدلاء بشهاداتهم أمام ساحة القضاء في الدعاوي المنظورة في الجنايات والجنح. (٦١)

مفاد ذلك أن المشرع التونسي قد أضفى أيضاً الحماية الوقائية الإجرائية للشهود في القضايا أمام المحاكم على غرار التشريعات المقارنة كالتشريع الفرنسي والتشريع الأمريكي، وبالمقارنة مع التشريع الكويتي في إضفاء الحماية الجنائية الإجرائية للشهود بعد تحريك الدعوى الجنائية، والإدلاء بالشهادة يسيران في خطين تشريعيين متوازيين في كفالة الحماية القانونية الإجرائية للشهود، ويجوز في التشريع التونسي عدم الإفصاح عن محل الإقامة للشاهد. (٦٢)

**الحماية الإجرائية بالتشريع الفرنسي:**

نص صراحة من منطلق الحماية الاجرائية للشاهد بجواز عدم الإفصاح عن محل الإقامة للشاهد، حيث أشارت المادة ٧٠٦ والمادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أن الأشخاص الذين لا يوجد ما يبرر اشتباههم بارتكاب جريمة أو الشروع فيها وتتوافر لديهم معلومات مهمة يكون عنوانهم هو عنوان مركز الشرطة أو مدير الأمن، بعد موافقة وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق . (٦٣)

**الحماية الاجرائية بالتشريع الجزائري:**

تلاحظ لنا أن المشرع الجزائري قد جاء بالفصل السادس إلى الباب الثاني من الكتاب الأول من (ق إ ج) عنوانه: " حماية الشهود والخبراء والضحايا " وتضمن ١٠ مواد قانونية تخص الحماية القانونية والإجرائية للشهود، فذهب إلى حماية مقررة للشهود والخبراء والضحايا، حيث نصت المادة ٦٥ مكرر ١٩ من ذات القانون على أنه: " يمكن إفادة الشهود والخبراء من تدبير أو أكثر من تدابير الحماية غير الإجرائية أو الإجرائية

(61) Retrieved from: www.scholar.google.com. Date of visit:3/1 /2020.

(٦٢) محمد فاروق عبد الحميد، الإجرام المنظم ووسائل توقيه في العالم العربي، مجلة البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد ١٣، العدد ٢٨، ٢٠١٨م، ص ١٩٣.

(63) R. Le Guide, G. Chabot, obligation du vendeur- Garantie en cas d'eviction: entendu, condition at exercice. Juriclass. Civil code 17 juin 2016 fasc. Unique, n.115., C.Brenner, Procedures civiles d'execution, op.cit. n 401,p.206.

(ISSN: 2356 - 9492)

المنصوص عليها في هذا الفصل إذا كانت حياتهم أو سلامتهم الجسدية أو حياة أو سلامة أفراد عائلتهم أو أقاربهم أو مصالحهم الأساسية معرضة لتهديد خطير، بسبب المعلومات التي يمكنهم تقديمها للقضاء والتي تكون ضرورية لإظهار الحقيقة في قضايا الجريمة المنظمة أو الإرهاب أو الفساد".(٦٤)

وهذا أيضاً ما جاء به المشرع الكويتي في شمول الشهود بالحماية الاجرائية قبل وبعد إدلاءهم بشهادتهم أمام النيابة العامة والقضاء. (٦٥)

**الحماية الإجرائية بالتشريع البحريني:**

كما نلاحظ أن المشرع البحريني ينص أيضاً على تدابير معينة لحماية الشهود ولاعتبارات تتعلق بسلامتهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم، تدور حول إخفاء شخصية الشهود، إن بإخفاء المعلومات المتعلقة بهويتهم، أو بإخفاء تلك المعلومات المتعلقة بمحل إقامتهم، إذ يحظر قانون الإجراءات الجنائية البحريني إفشاء أي معلومات تتعلق بالهوية وأماكن وجود الأشخاص ممن هم من الشهود الذين يتعين حمايتهم، ووضع قيود على تداول تلك المعلومات والبيانات في الأقوال التي أدلى بها الشهود أمام هيئة المحكمة(٦٦).

**<u>يرى الباحث</u>** بأنه بناء على بحث التشريعات العربية والأجنبية سالفة الذكر نجد أن جميعها تكفل الحماية الجنائية الإجرائية بعد تحريك الدعوى الجنائية للشهود، وكذلك كفلت تلك التشريعات الحماية الجنائية قبل واثناء مباشرة الدعوى الجنائية امام النيابة العامة والقضاء الجنائي.

ونأمل أن يضيف المشرع الجنائي الكويتي مزيداً من النصوص التشريعية لمواجهة ومكافحة تهديد الشهود إبان إدلاءهم بشهادتهم في الدعاوي الجنائية وكفالة حمايتهم.

---

(٦٤) منير بوراس، الحماية الجزائية للشهود والخبراء في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص٩١.

(٦٥) عزمي عبدالفتاح عطيه, قواعد التنفيذ الجبرى في قانون المرافعات الكويتى, مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٥.

(٦٦) عمر فخري الحديثي، حماية الشهود في قانون الإجراءات الجنائية البحريني - دراسة مقارنة، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية / كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد الثاني ٢٠١٣، ص ٢٧٨.

الخاتمة:

يُعَدُّ موضوع حماية الشهود في التشريع الجنائي، وبخاصة قبل، وأثناء، وبعد مثولهم أمام القضاء الجنائي للإدلاء بشهادهم، من الموضوعات الهامة التي ترتبط بالسياسة الجنائية والعقابية والحماية الجنائية اللازمة، لكفالة تأمين الشهود صونهم من أي تهديد أو إكراه، أو ثمة إعتداء، بحيث يرتبط الحديث عنها بتطوُّر مفهوم الجريمة التي لم تعد قاصرةً داخل الحدود الوطنية للدول، بل تعدتها وأصبحت عابرةً للحدود، فارتبطت أحياناً بالجريمة المنظَّمة وجرائم الاتّجار بالبشر، وأحياناً أخرى بجرائم الفساد المالي والإداري، وتارةً بجرائم الإرهاب، وما إلى ذلك،

وحيث يلعب التبليغ عن مثل هذه الجرائم الخطرة، والشهادة على مرتكبيها دوراً مهمَّاً في مواجهتها وتحجيمها، من خلال معاونة أجهزة العدالة الجنائية في إثبات الجرائم وإدانة مرتكبيها، ونظراً لخطورة مرتكبِي هذه الجرائم، وما قد يتعرَّض له الشهود من ترهيب وتهديد يصل إلى حدّ الانتقام والقتل والتنكيل بالشاهد بغيةَ ثنيه عن الإدلاء بشهادته بكلّ صدق وأمانة، أصبح من الضرورة بمكان العمل على توفير الحماية القانونية اللازمة لهؤلاء الأشخاص، لحثِّهم وتشجيعهم على التعاون مع أجهزة العدالة الجنائية من أجل الحدّ من انتشار هذه الجرائم وتقليصها.

ولهذا، فقد ألقيت الضوء على موضوع الحماية الجنائية للشهود، بدءاً من التشريعات الوطنية التي تباينت في نظرتها لهذه الحماية، والتدابير التي اتّخذتها نهجاً لها كسياسة جنائية تكفل حماية الشهود من الاعتداءات والتهديدات التي قد يتعرَّضون لها، وذلك بهدف ضمان الحصول على شهادتهم الخالية من أيّ زيف أو تضليل خدمةً للعدالة الجنائية، وانتهاءً بالمجتمع الدولي والإقليمي الذي اتّخذَ من حماية الشهود أولى المهام الملقاة على عاتقه التي كفلت حماية الشهود والمبلّغِين وأسرهم، كما تبنَّت الضمانات الموضوعية والإجرائية، لتضمنَ الحماية الجنائية اللازمة والكافية للشهود، وبعد انتهائنا من بحث موضوع الحماية الجنائية للشهود، فقد أسفر هذا البحث عن نتائج هامة، وبعض التوصيات أوردها على النحو التالي:

**أولاً- النتائج:**

(ISSN: 2356 - 9492)

١- أضفت التشريعات موضوع الدراسة حماية موضوعية للشاهد من تحمل المسؤولية الجنائية نتيجة إدلائه بشهادته بشرط أن تتعلق الشهادة بنطاق الدعوى الجنائية، وأن تتوفر حسن النية لدى الشاهد عند الإدلاء بشهادته، ويقصد بحسن النية هنا أن يلتزم الشاهد بالغاية التي وجدت من أجلها الشهادة.

٢- أشارت كافة التشريعات على عدم جواز استخدام الإكراه المادي أو المعنوي بحق الشاهد من أجل الإدلاء بشهادته، بل لا بد للشاهد أن يدلي شهادته بكل حرية واختيار، وقد أفردا المشرع الكويتي والتشريعات المقارنة نصاً خاصاً يتعلق بالشاهد، إلا أن المشرع الأردني لم يفرد نصاً خاصاً بل استخدم مصطلح شخصاً دون أن يحدد من هو ذلك الشخص، الأمر الذي يمكن تطبيق هذا النص على المتهم والشاهد.

٣- تفاوتت التشريعات موضوع الدراسة في عقوبة استخدام الإكراه بحق الشاهد، بحيث وجدنا أن المشرع الإماراتي يفرض عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسة آلاف درهم، بينما فرض المشرع الأردني عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، وكذلك جاء المشرع الفرنسي ليفرض عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة 54 ألف يورو.

٤- تميز التشريع البلجيكي عن التشريع الفرنسي في تضمينه قواعد واضحة ومنظمة، لحماية الشهود المهددين من جراء إدلاءهم بأي معلومات بشأن قضية جنائية دون النظر إلى اعتبارها جناية أم جنحة أمام النيابة العامة أو المحكمة الجنائية، بخلاف التشريع الفرنسي الذي اشترط أن تكون الشهادة في جريمة معاقب عليها بثلاث سنوات على الأقل.

٥- أن المشرع الكويتي لم يتضمن نصوص صريحة لحماية الشهود أمام القضاء الجنائي وأثناء مباشرة الدعوى الجنائية، بل أقتصر ذلك على التشريع المدني والتجاري وألمح إلى ذلك في قانون النزاهة رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

**التوصيات:**

١- أوصي بوضع جزاء مناسب لكل ما من شأنه المساس بالحماية المقررة للشهود والمتعلقة بإخفاء هويتهم ومحال إقامتهم بطريقة مشروعه قانوناً، مثلما نص المشرع الفرنسي في قانون الإجراءات الجنائية .

٢- كما أوصى بإخفاء هوية الشهود وتغيير محال إقامتهم في حال وجود خطورة أمنية عليه أو على أحد من أقاربه، وأرى أن يضع المشرع بدائل لتلك الحماية في ظل هذه الصعوبة وايجاد نص تشريعي صريح يقضي بذلك.

٣- نوصي الجهات التنفيذية المختصة بالدولة بتخصيص ميزانية معينة وكافية لتأمين برنامج كفالة وحماية الشهود، والتي تضمن مصروفات الشاهد الخاصة بمأكله ومشربه وانتقالاته، وغيرها من مقتضيات حياته اليومية وأسرته .

٤- فرض حظر على وسائل الإعلام المختلفة بنشر أي بيانات تكشف عن هوية الشهود الخاضعين للحماية الجنائية الموضوعية والإجرائية، مما قد يسبب ذلك النشر من خطورة على حياتهم أو تهديدهم لهم أو لأحد من ذويهم وأقاربهم.

٥- إيجاد نصوص موضوعية وإجرائية بالقانون الجزائي، وقانون الإجراءات الجزائية الكويتي لكفالة وشمول الحماية للشهود أمام القضاء الجنائي والنيابة العامة.

قائمة المراجع والمصادر

**أولاً- المراجع العربية**

**المعاجم اللغوية:**

- المعجم الوسيط، المعاني الجامع الجزء الثالث: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة، ١٩٩١.

**الكتب والمراجع المتخصصة:**

١- إبراهيم سيف الشامسي، الحماية الجنائية للشهود: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٨م.

٢- أحمد يوسف السولية، الحماية الجنائية والأمنية للشاهد، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي للنشر، العدد ١٩، ٢٠٠٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

٣- إياد هارون الدوري، الآليات الجنائية المستحدثة لمكافحة جرائم الفساد: دراسة مقارنة، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م.

٤- راشد محمد المري، دور النيابة العامة في الدعوى الجنائية، القاهرة ، دار النهضة العربية، ٢٠١٢م

٥- عبد الحليم الفقي، جريمة تمويل الإرهاب في المجتمع المدني: دراسة مقارنة. القاهرة، دار مصر للنشر، ٢٠١٩م.

٦- عبده جميل غصوب، الوجير في قانون الإجراءات الجزائية: دراسة مقارنة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠١١م.

٧- عزمى عبدالفتاح عطيه, قواعد التنفيذ الجبرى في قانون المرافعات الكويتى, الكويت، الكتاب الأول, الطبعة الرابعة, مؤسسة دار الكتب، ٢٠١٨م.

٨- عوض محمد، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩م.

٩- غنام محمد غنام، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجنائية القطري، قطر، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قطر، ٢٠١٧م، ص ٣٢٥

١٠-مشاري العيفان، حسين بوعركي، الوسيط في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، الكويت، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ٢٠١٧م.

١١-مصطفى مجدى هرجه، شهادة الشهود في القانون الكويتي، الكويت، دار محمود للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣.

١٢-نجاتي السيد أحمد السند، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، جامعة الزقازيق، الجزء الأول، دار النهضة العربية والنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨م.

**المجلات والدوريات:**

١٣-إيمان على سالم، تدابير حماية الشهود في الأنظمة الجنائية الدولية المعاصرة: نظام روما الأساسي نموذجاً، ليبيا، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، العدد ٣٨، ٢٠٢٠م

١٤-اللجنة العلمية، الدعوى الجزائية، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، ٢٠١٩م.

١٥-آسيل عمر مسلم، الأطر القانونية لحماية الشهود في ضوء جرائم الإرهاب والفساد المالي والإداري، مجلة جامعة البصرة، السنة ١٤، العدد ٣٤، ٢٠١٩م.

١٦-حسيبة محي الدين، الحماية الإجرائية للشهود في التشريع الفرنسي، الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٤، ٢٠١٧م.

١٧-راشد محمد حمد المري، ضرورة الاستعانة بالخبير الإلكتروني أمام المحاكم الجنائية: دراسة تحليلية، المنصورة، المجلة العلمية، تفهنا الأشراف – دقهلية، ٢٠٢٢م.

١٨-سعيد عبد الله النقبي، عبد الإله النوايسة، استخدام تقنية الاتصال عن بعد في حماية الشهود: دراسة تحليلية في التشريع الإماراتي، الإمارات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٩، العدد ٣، ٢٠٢٢م.

١٩-طارق أحمد زغلول، الحماية الإجرائية للمجنى عليهم والشهود والمبلغين، مجلة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد الجزء الأول، العدد الأول، السنة ٥٩، ٢٠١٧م

٢٠-طايل الشباب، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على حسن سير العدالة الجنائية في التشريع الأردني واقع وآفاق، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٧، العدد ٤، ٢٠٢٠.

٢١-طايل محمود العارف، حماية الشهود أمام القضاء الجنائي: دراسة مقارنة، الإمارات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠١٧م.

٢٢-عمر فخري الحديثي، حماية الشهود في قانون الإجراءات الجنائية البحريني – دراسة مقارنة، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية / كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد الثاني ٢٠١٣.

٢٣-فؤاد شعنبي، المحكمة الجنائية الدولية: آلية لمحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد ٣، العدد ١١،٢٠٢٠ م.

٢٤-ماينو جيبلاني، الحماية القانونية لأمن الشهود في التشريعات العربية، المجلة الجنائية القومية، ٢٠١٦م، العدد٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦م.

(ISSN: 2356 - 9492)

٢٥-ماينو جيلالي، الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد: دراسة في المواثيق الدولية والتشريعات العربية، مجلة الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة، المجلد ٧٤، العدد ١١٤، يناير ٢٠١٩م.

٢٦-محمد ذيب، موقف المحكمة الجنائية الدولية من قضية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٠م.

٢٧-محمد عبد العزيز الشريف، دور الشرطة في توفير الحماية الإجرائية والوقائية لأفراد المجتمع، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، دار الحضارة العربية، ٢٠٢١.

٢٨-محمد عطية محمد عطية، حماية ذوى الصلة بدعوى مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريع المقارن، مجلة كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٢١م

٢٩-محمد فاروق عبد الحميد، الإجرام المنظم ووسائل توقيه في العالم العربي، مجلة البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد ١٣، العدد ٢٨، ٢٠١٨م.

٣٠-مشاري عايض حمود المطيري، الإثبات في جرائم تقنية المعلومات في ضوء التشريع الكويتي: دراسة مقارنة، الكويت، المجلة الدولية في العلوم القانونية والمعلوماتية، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢١م.

٣١-منير بوراس، الحماية الجزائية للشهود والخبراء في التشريع الجزائري، مجلة آفاق علمية، المجلد ١١، العدد ٤، ٢٠١٩.

**الرسائل العلمية:**

٣٢-أحمد خالد على أبو البوعينين، حماية الشهود في القضايا الجنائية في ظل القانون القطري والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، .جامعة قطر، كلية القانون، ٢٠٢٢م.

٣٣-بغور عبد الرؤوف، الحماية الجنائية للشاهد، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، ٢٠١٨م

٣٤-تركي عبد الله القرشي، إحالة الدعوى الجنائية من سلطة التحقيق إلى قضاء الحكم في التشريع القطري: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قطر، كلية القانون، جامعة قطر، ٢٠٢٢م.

٣٥-رابح لالو، الشهادة في الإثبات الجزائي، رسالة دكتوراه، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة ٢٠١٦.

٣٦-روستم حسن حسين، الحماية الجنائية للشهود والمخبرين في الجريمة الإرهابية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأدنى، ٢٠٢٢م.

٣٧-لينا محمد متعب الاسدي، دور التشريعات الجزائية في الحد من الإحجام عن أداء الشهادة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٧.

٣٨-منى محمد مراجع محمود، المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع الجنائي الليبي والتشريعات المقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠١٢م.

**التشريعات والقوانين:**

٣٩-القانون الأمريكي، قانون حماية الشاهد والمجني عليه لسنة ١٩٨٢، للمزيد انظر: رابح لالو: الشهادة في الإثبات الجزائي، رسالة دكتوراه، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة ٢٠١٦، ص٢٣.

٤٠-القانون التونسي رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم ( المواد من ١٥ – ٢٣ )

٤١-قانون العقوبات الأردني، قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م.

٤٢-القانون الفرنسي رقم: ٠٤-١٨ المؤرخ في: ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، والقانون القطري رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢م.

٤٣-القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية، إن " نزاهة " تضمن حماية المبلغين والشهود وفق ما جاء بنص المادة ٥ بند ٤ من قانون إنشائها، وما جاء تفصيلاً لأحوال وآليه وأوجه تلك الحماية في اللائحة التنفيذية.

(ISSN: 2356 - 9492)

٤٤–القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦م ولائحته التنفيذية، والتعليق عليه، منشورات جريدة نزاهة الإلكترونية بالكويت، وأشارت في هذا العدد إلى أن: " نزاهة": بالنسبة لجميع البلاغات تتمتع بالسرية.. وإفصاح المبلغين عنها أمر يخصهم، عدد الأربعاء ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م.

٤٥–القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي، وشملته عدت تعديلات آخرها التعديل الذي تم عام ٢٠٠٧. أنظر المواد ١٣٦ إلى ١٣٩ منه.

٤٦–القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الإثبات الكويتي في المسائل المدنية والتجارية، انظر نص ٤٣ : ٤٤ من بخصوص ثمة إجراءات حماية للشهود من عدم البوح بأسرارهم لغير المطلوب الإدلاء به أمام المحكمة في الأحوال التي تقتضي ذلك في إطار الإثبات القانوني.

٤٧–القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠م، شهادة الشهود، المواد من (٣٩ – ٥١) المادة ٣٩.

٤٨–مادة ١٣٨ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

**الأحكام القضائية:**

٤٩–حكم محكمة التمييز – المواد الجنائية – رقم: ٥١٠ /٢٠١٥ .

٥٠–حكم محكمة التمييز – المواد الجنائية – رقم: ٨٩ /٢٠١٦ .

**ثانيا – المراجع الأجنبية:**

1. BENTHAM relevait son importance en ces termes : (les témoins sont les yeux et les oreilles de la justice). BENTHAM cité par MERLE (R) et VITU, (A) Traité de droit criminel, procédure pénale 5ème édition Dalloz page 312. Jean PRADEL.Manuel de Procédure pénale- 20٢2/20٢3 - ١٨ème édition Dalloz .p 281.
2. BOULOUKOS (A. C.) et FARRELL (G.), organized crime and Drug trafficking, efforts of the United Nations, in « criminalité organisée et ordre dans la société », colloque Aix-en-provence.

3. BOULOUKOS (A. C.) et FARRELL (G.), organized crime and Drug trafficking, efforts of the United Nations, in « criminalité organisée et ordre dans la société », colloque Aix-en-provence.
4. BUAH (E.): Combating global trafficking in persons, the role of the United States post-September 2001, International Politics, Vol. 43, 2006.
5. Fred Montanino, "Unintended victims of organized crime witness protection", Criminal Justice Policy Review, vol. 2, No. 4 (1987), pp. 392–408.
6. Fred Montanino, "Unintended victims of organized crime witness protection", Criminal Justice Policy Review, vol. 2, No. 4 (1987), pp. 392–408.
7. Nasser Assistant Professor Dr.mazin khalaf, Witness Protection, University of Mustansiriya, Faculty of law, General Department, 2017, P.14.
8. Nasser Assistant Professor Dr.mazin khalaf, Witness Protection, University of Mustansiriya, Faculty of law, General Department, 2017.
9. R. Le Guide, G. Chabot, obligation du vendeur- Garantie en cas d'eviction: entendu, condition at exercice. Juriclass. Civil code 17 juin 2016 fasc. Unique, n.115., C.Brenner, Procedures civiles d'execution, op.cit. n 401,p.206.
Retrieved from: www.scholar.google.com. Date of visit:3/1 /2020.